

اقتصاد

١٥٠٠ مليار الدعم في الموازنة.. منها ٧٢٠ ملياراً في الكهرباء!

أرقام نفطية صادمة.. غرز الدين يكشف لـ«الوطن»: دعم المشتقات النفطية انخفض من ٢٤٣ مليار ليرة إلى ١١ ملياراً

الإنتاجية، وخاصة الزراعة والصناعة، إذ تم التركيز على المشروعات الاستثمارية ذات الأولوية سعياً إلى إقامة مشاريع تنموية جديدة، مع استكمال المشاريع الإستراتيجية القائمة، ودعم عملية الإنتاج بما يساعد على تحسين المستوى المعيشي للمواطنين. وأوضح أن طريقة إعداد الموازنة العامة للدولة بشكل عام تبدأ مع إصدار الجهات العامة بلاغ إعداد الموازنة بدءاً من الشهر الخامس أو السادس من كل عام، إذ تقوم الجهات العامة بتخصيص مشاريعها، لأن قسماً كبيراً من المشاريع لها دراسات، وأولاً المشاريع ذات الطابع الاقتصادي، إذ تنفذ لها دراسات جدوى اقتصادية، تعد من الجهات المعنية، ويتم تدقيقها في هيئة التخطيط والتعاون الدولي، ثم تأتي مرحلة المناقشة في وزارة المالية، حيث تكون الهيئة والمالية إضافة إلى الجهة صاحبة العلاقة بالمشاريع، إذ تقوم كل جهة بتخصيص قائمة مشاريعها بخصوص الموازنة الاستثمارية، ومن ثم يتم اقتراح مشروع الموازنة، ويتم مناقشته في اجتماع المجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي.

الموازنة العامة للدولة، وبالتالي ما يظهر من أرقام في الموازنة هي فقط مخصصة للعاملين في القطاع الإداري، ويظهر جزء منها بالدعم الاجتماعي المتعلق برواتب المتقاعدين التابع لمؤسسة التأمينات الاجتماعية، إذ تقدم لها الإعانات عن طريق الموازنة العامة للدولة، لأن إيراداتها لا تغطي كامل نفقات الرواتب والأجور الخاصة بالمتقاعدين أو لجزء منهم. وأشار غرز الدين إلى أن الموازنة سوف تؤمن العديد من فرص العمل، وقدراً بأكثر من ٨٣ ألف فرصة، كما تم تخصيص ٤٠ مليار ليرة لدعم القطاع الزراعي والصناعي الإنتاجي، كذلك تم تخصيص ٥٠ مليار ليرة لإعادة الإعمار ٢٥ مليار ليرة سورية لتسديد ديون القطاع العام للتأمينات الاجتماعية.

عجز واستثمار

بخصوص عجز موازنة ٢٠٢٠، بين غرز الدين أنه قدر بحدود ١٤٠٠ مليار ليرة، وهو فرق بين الإيرادات والنفقات وفقاً للتقديرات الحالية. ونوه بأن اللافت في موازنة العام ٢٠٢٠ هو فتح الباب واسعاً أمام دعم القطاعات



فقط للموظفين في الجهات ذات الطابع الإداري، أما المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي فتدفع الرواتب والأجور بموازنتها الخاصة، ولا تظهر ضمن

حيث يرصد لكافة القضايا الطارئة أو المستجدة.. وغيرها. أما الاعتماد الجاري، فالجزء الأكبر منه مخصص للرواتب والأجور، وذلك

كان هناك جزءاً منها موزع على مشاريع تقررت بخطط الوزارات، وجزء منها للاحتياطي، والذي يستخدم لاحقاً، ويعطي نوعاً من المرونة للموازنة،

المخصص للخبز، وهذا دعم ظاهر في الموازنة.

ونوه بأن رقم الدعم الأكبر هو في قطاع الكهرباء، ويبلغ بحوالي ٧١١ مليار ليرة كما هو مقدر في موازنة ٢٠٢٠. في حين بلغ ٧٢٠ مليار ليرة في موازنة العام الجارية (٢٠١٩)، وأضاف «لو جمعنا كل تلك الأرقام سوف نصل لنحو ١,٥ ترليون ليرة، هو دعم في موازنة قدرت بمبلغ ٤ آلاف مليار ليرة»، ما يعني أن نسبة الدعم الظاهر مباشرة في بنود الموازنة، وغير الظاهر، يتجاوز ٣٧٪ من مبلغ الموازنة، وهو بحسب غرز الدين «رقم مهم، ولا يستهان فيه بالنسبة لدولة عانت أكثر من ٨ سنوات حرب».

تفاصيل

وبخصوص بنود موازنة ٢٠٢٠ الرئيس، بين غرز الدين أنها قدرت بمبلغ ٤ آلاف مليار ليرة سورية، فيها جزأين، الاعتماد الجاري بحدود ٢٧٠٠ مليار، بنسبة ٦٧,٥٪، و١٣٠٠ مليار ليرة للاستثماري، موضحاً أن هذا العام كان هناك طريقة جديدة للتعامل مع المشاريع الاستثمارية، إذ

صرح معاون رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي فضل الله غرز الدين لـ«الوطن» بأن الدعم الخاص بالمشتقات النفطية في موازنة العام القادم (٢٠٢٠) انخفض بشكل كبير، وذلك من نحو ٢٤٣ مليار ليرة عام ٢٠١٩ إلى ١١ مليار ليرة (أي بنسبة تقارب ٩٦,٨٪). ولفتح إلى أن الرقم الفعلي يختلف عن الرقم المقدم في الموازنة، نظراً لانخفاض الأسعار وانخفاض الاستهلاك، ووجود إنتاج محلي، إضافة إلى متابعة وتدقيق الشركات المعنية بالبحرورات، والتي قدمت رقماً أقرب إلى الدقة والصحة من السابق لدعم المشتقات للعام القادم.

وفي حديثه عن الدعم في موازنة ٢٠٢٠، أشار غرز الدين إلى أن هناك ١٠ مليارات ليرة لصندوق الدعم الزراعي و١٥ ملياراً لصندوق المعونة الاجتماعية و٣٣٣ ملياراً لصندوق تثبيت الأسعار، وهو بالتحديد للخميرة والدقيق

«التموين»: ٨٠٠٠ تاجر خالفوا بالأسعار والفواتير في ثلاثة أشهر

تسوية وضع ٦٧٨٥ ضبطاً وذلك وفق المادة ٢٣ من القانون ١٤ بحيث بلغت القيمة الإجمالية للتسوية أكثر من ١٦٩,٦ مليون ليرة سورية. وفي تفاصيل المخالفات فقد بلغ عدد مخالفات عدم الإعلان عن الأسعار ٥١٠٩ مخالقات، ومخالفات الفواتير ٢٠٦٥ موزعة إلى ١٠٤٢ مجهولة المصدر، و١٠٢٣ مخالفة متفرقة، أما مخالفات الامتناع عن البيع فقد بلغت ٣٢ مخالفة، ومخالفات البيع بسعر زائد ٨٣٢ مخالفة، أي أن مجموع المخالفات المتعلقة بالأسعار والفواتير بلغ ٨٠٣٨ مخالفة. أما ما يتعلق بالانتاج بمواد مدعومة من الدولة فقد بلغت ١٣٥٤ مخالفة موزعة إلى ٩١١ مخالفة في مادة الدقيق التمويني ما بين تاجر وضبوط، و٤٤٣ مخالفة لمواد المحروقات ما بين تاجر وضبوط. وفي مخالفات اللحوم فقد بلغت ٥١٣ مخالفة للحوم الحمراء والبيضاء، على حين تم ضبط ٨٦٩ مخالفة بدل الخدمات، ومخالفات المواصلات ٣٣٢ مخالفة، والغش في البضاعة بلغت ٢٣٩ مخالفة. كما تم تنظيم ٢١ مخالفة للاتجار بمواد الإغاثة، و١٧٣ مخالفة للمواد منتهية الصلاحية، و٣٤١ مخالفة متفرقة، ليكون إجمالي عدد المخالفات ١١٨٩١ مخالفة خلال الربع الثالث من العام الحالي.



الدوريات إلى تاجر الجملة للتأكد من هذه الفواتير، مؤكداً استمرار الحملة في الأسواق، مع ملاحظة أن الأسعار عادت للاستقرار، بالترزامن عبر صالات المؤسسة السورية للتجارة وطرحها لكسبات كبيرة من السلع والمنتجات بأسعار منخفضة ومنافسة.

من باعة المفرق والتأكد من صحة الفواتير التي يتداولونها ما بينهم ومع تجار الجملة. وأوضح أنه تم توجيه مديرية التجارة الداخلية في المحافظات لتكثيف حملاتهم على الأسواق وبشكل منواتر وغير معلن، ومتابعة أي مخالفات والتدقيق في الفواتير، إذ يشتكى بعض باعة المفرق بأنهم اشقروا سلعيهم بأسعار مرتفعة وخلال الربع الثالث من العام الحالي تمت

بلغ إجمالي عدد الضبوط العديلية المنظمة وضبوط العينات المسحوبة من مديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك في المحافظات خلال الربع الثالث من العام الحالي ١٥٤٥ ضبطاً، أي بمعدل ١٧١ ضبطاً يومياً خلال ثلاثة أشهر. وفي تقرير وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك عن أداء حماية المستهلك في الربع الثالث من العام الحالي (حصلت «الوطن» على نسخة منه) بلغ عدد الضبوط العديلية المنظمة ١١٨٩١ ضبطاً، وذلك وفق القانون ١٤/، على حين بلغ عدد ضبوط العينات المسحوبة للتدقيق لبيان مدى مطابقتها للمواصفات ٣٥٦٤ عبئة، وبلغ عدد الإغلاقات للعاليات التجارية ١٠٥٩ إغلاقاً، وعدد التجار وأصحاب المحال الذين تمت إحالتهم موجوداً على القضاء المختص ٢٥٩ تاجرًا.

في تصريح لـ«الوطن» بين مدير مديرية حماية المستهلك علي الخطيب أن الارتفاع أعداد مخالفات ضبط الأسعار ومنع التلاعب بها جاء نتيجة الحملة التي أطلقتها الوزارة بعنوان (معاً في مواجهة الغش والتلاعب بالأسواق)، إذ اتجهت الحملة في المرحلة الثانية للحضور بكثافة في الأسواق والتدقيق في الأسعار المعلنه

«المالية» تخفض اعتمادات «الصناعة» الاستثمارية ٢٠٢٠ إلى أقل من النصف

الوطن

المؤسسة العامة للصناعات الغذائية باعتماد وقدره ٣,٢ مليارات ليرة، ومليارات ليرة للمؤسسة العامة للصناعات الكيماوية، و١,٨ مليار ليرة للصناعات الهندسية، إضافة إلى ملياري ليرة للمؤسسة العامة للصناعات النسيجية، أما المؤسسة العامة للسكر فقد بلغت اعتماداتها ٥٠٢ مليون ليرة، وللمؤسسة العامة للحج وتسويق الأقطان ٢٠٦ ملايين ليرة، في حين خصصت للتبغ ٨٦٧ مليون ليرة، والباقي تم توزيعه على الجهات الأخرى.

وأوضحت المذكرة أنه تم تخصيص ٨٢٪ من الاعتمادات للاستبدال والتجديد، و٧٪ فقط للمشاريع المنقولة، وللمشاريع الجديدة نحو ١١٪. وأشار إلى أن وزارة الصناعة قد وضعت عنواناً للمرحلة القادمة يمثل في زيادة المساهمة الفاعلة في الناتج المحلي الإجمالي وتعزيز الإنتاج الصناعي والأهم التكامل الإنتاجي في حلقات الإنتاج بهدف تعظيم القيمة المضافة وتحريض الإنتاج والنمو الاقتصادي.

في الوقت الذي تدعو فيه الحكومة إلى دعم القطاع الإنتاجي في الزراعة والصناعة، خفضت وزارة المالية اعتمادات وزارة الصناعة المالية الاستثمارية للعام ٢٠٢٠ إلى النصف.

وبحسب مذكرة (حصلت «الوطن» على نسخة منها) طالبت وزارة الصناعة اعتمادات مالية للعام القادم (٢٠٢٠) بلغت نحو ٣٩,٢ مليار ليرة سورية، إلا أن وزارة المالية خفضتها بأكثر من النصف تقريباً، بنسبة تزيد على ٥٨٪، لتصبح ٣,١٦ مليارات ليرة سورية. كاعتمادات للوزارة ومؤسساتها والجهات التابعة لها. والغريب أن ما رصدته المالية للصناعة أقل من العام الحالي (٢٠١٩)، إذ كانت الاعتمادات نحو ٢٦,٨ مليار ليرة، أي بانخفاض نسبة تزيد عن ٢٥٪. وبالنسبة لاعتمادات العام ٢٠٢٠، فقد خصص الجزء الأكبر منها للمؤسسة العامة للاسمنت، باعتماد وقدره ٢,٤ مليار ليرة، ومن ثم

مناقشة لمقايضة القمح السوري القاسي بالروسي الطري

علي محمود سليمان

تسوقت كمية تزيد على مليون طن من القمح من محصول الموسم الحالي، وذلك وفق الأرقام التي أعلن عنها الاتحاد العام للفلاحين، وهنا يوضح معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك أن تسويق موسم القمح كان من كل المحافظات، وتم تفعيل جميع مراكز الاستلام الممكنة في المحافظات وتجهيزها بالكواثر الخبيرة، وتقديم كل التسهيلات للفلاحين لاسترجار أكبر كمية ممكنة من القمح، وكان المتوقع استلام كميات كبيرة من القمح في مناطق الحسكة والجزيرة، ولكن على أرض الواقع كانت الكميات قليلة مقارنة مع المتوقع. وأشار إلى أن القرار الذي صدر بإيقاف شراء الأقماع من الفلاحين والتجنيز في محافظة الحسكة جاء بسبب قيام ميليشيا «قوات سورية الديمقراطية - قسد» و«وحدات الحماية الكردية» بإجراءات تحول دون الاستمرار في استلام المحصول في المراكز العمدة في الحسكة، ولذلك تم إغلاق المراكز الأربعة في المحافظة بسبب قيام الجهات المذكورة بمنع التحرك بالأقماع الموجودة في المراكز. وكانت الحكومة قد خصصت مبلغ ٤٠٠ مليار ليرة سورية لاستلام محصول القمح من الفلاحين في الموسم الحالي، وتم استلام الكميات من خلال ٤٣ مركزاً موزعة في المحافظات.

صرح معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك جمال الدين شعيب لـ«الوطن» بأن الإعلان عن مناقصة لاستيراد كمية ١٥٠ ألف طن من القمح ذي المنشأ الروسي تأتي ضمن سياسة الوزارة لتأمين الكميات اللازمة من مادة القمح لتصنيع الدقيق. وأوضح أن المناقصة ستكون وفق نظام المقايضة بين القمح السوري القاسي والقمح الطري الروسي، لكون القمح السوري مشهوراً بأنه من النوع القاسي الذي يستخدم في صناعة المعجنات والمعكرونة، على حين إن الخبز يتم تصنيجه من القمح الطري، ومن خلال المقايضة «نكون قد حققنا تأمين القمح الطري القطع الأجنبي لكون القمح القاسي معروفاً بأنه أعلى من القمح الطري، ولذلك تعتبر صفقات المقايضة ذات جدوى اقتصادية».

ولفت شعيب إلى أن الكميات التي يتم استيرادها من القمح الطري يتم تحويلها إلى المطاحن لتدخل في عمليات الإنتاج مباشرة وتصنيع رغيف الخبز، مضيفاً أن «هناك إمكانية للإعلان عن مناقصات جديدة لاستيراد القمح وذلك وفق حاجة القطر». وأشار إلى أن المؤسسة السورية للحبوب

الخليف لـ«الوطن»: ميليشيا «قسد» منعت بيع مليون طن من القمح للحكومة

إمام محفوظ



مشيراً إلى أن تأثير الحرائق على الموسم كان على مساحات صغيرة وجزئية من المناطق المزروعة، على سبيل المثال الحسكة كانت أكبر نسبة حرائق ونضرب من الحرائق نحو ٥٠٠ ألف دونم ولم تتجاوز ١ بالمئة من المساحة المزروعة، مبيئاً أن هذه الحرائق كانت مقفلة من قبل جهات ترتبط بالخارج، وفي السويداء بلغت المساحات المتضررة ١٣ ألف دونم ولم تتجاوز المساحة المتضررة ١,٥ بالمئة من إجمالي المساحات المزروعة.

تحت سيطرة الدولة السورية، وإنما في المناطق التي يسيطر عليها الإرهابيون، مشيراً إلى أنه من الممكن أن تباع كميات للتجار من قبل بعض الفلاحين الذين لا يستطيعون نقل محصولهم إلى مراكز التسويق، لافتاً في الوقت نفسه إلى أن الحكومة قدمت كل التسهيلات للفلاحين لتسويق محصول القمح من أجور النقل والتحميل وأكياس الخيش وغيرها. ولفتح إلى أنه من غير الممكن أن يتم تهريب القمح إلى الخارج لأن الدولة دفعت سعراً للفلاح لا يستطيع أحد دفعه في الخارج،

صرح رئيس مكتب الشؤون الزراعية في الاقتصاد العام للفلاحين محمد الخليف لـ«الوطن» أن الكمية المسوقة من القمح نحو المليون طن، والتسويق مستمر من مختلف المحافظات، لافتاً إلى وجود كميات كبيرة من القمح في محافظة الحسكة لم تسوق حتى تاريخه، وهناك محاولات لنقلها إلى محافظات أخرى.

وبين أن التسويق من المتوقع أن ينتهي خلال الشهر الحالي، وفي حال وجود كميات زائدة سيتم تمديد مدة التسويق. وعن أسباب تسويق نحو مليون طن من القمح رغم التوقعات من قبل وزارة الزراعة بأن يكون الإنتاج نحو ٢,٧ مليون طن، بين الخليف أن أبرز الأسباب هي تعرق عمليات التسويق في الحسكة، مشيراً إلى أن كميات كبيرة من القمح تقارب المليون طن منعت ميليشيا «قوات سورية الديمقراطية - قسد» الانفصالية في الحسكة ودير الزور والرقعة بيعها للحكومة.

وأشار إلى أن معظم الفلاحين يخزنون كميات من القمح في مستودعاتهم من أجل تأمين بذارهم والطين، لافتاً إلى وجود تجار اشقروا كميات كبيرة من القمح من الفلاحين في محافظة الحسكة التي توقف استلام المحصول فيها، وبأسعار أقل من السعر الذي خصصته الدولة للفلاحين وذلك حتى لا يتعرض محصولهم للضرر.

أكد رئيس مكتب التسويق في الاتحاد العام للفلاحين خلال عماد لـ«الوطن»، أن عملية تسويق القمح ما زالت مستمرة، والكمية المسوقة حتى تاريخه نحو مليون طن، مبيئاً أن التسويق مفتوح ما دام القمح موجوداً عند الفلاحين ويتم استرجاره.

وبين أن بيع القمح للتجار لا يتم في المناطق الأمتة والواقعة

مناطق الأمتة والواقعة

مناطق الأمتة والواقعة